مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي
اسم الكاتب: م.م. سليم كاطع علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6904
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي

المدرس المساعد
سليم كاطع علي(*)

المقدمة

ان التأثير السياسي الدولي لكي يكون فاعلاً ومؤثراً، لا بد أن يستند الى مجموعة شروط تضفي عليه درجة من المصداقية. فالدولة تؤثر في قرارات الدول الاخرى بفعل قدرتها، وقوة الدولة لا تنحصر في القوة العسكرية فحسب، كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير، وانما هي تشمل كل قدرات الدولة المادية منها والمعنوية، وعندها تفسر قوة الدولة بدلالة قدرتها على التأثير خارجياً في سلوك الآخرين، وبما يتناسب مع اهداف حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية.

فالدول تتوزع استناداً الى معيار القوة لديها الى ثلاثة انواع، فهناك دول أما أن تتوزع توزيعاً متوازناً بين الأركان الثلاثة للقوة، القوة العسكرية (العنف)، والقوة الاقتصادية (الثروة)، فضلاً عن العلوم التقنية والثقافية (المعرفة)، واما ان يكون توزيعاً غير متوازن، اي ان بعض الدول تستحوذ على اثنين من مصادر القوة، او على مصدر واحد منها فقط.

وفي ضوء ذلك، فهناك دول تتمتع بمكانة عليا بالنسبة لمصادر القوة، وهناك دول اخرى تتمتع بمكانة ادنى بالنسبة لتلك المصادر.

تذهب فرضية البحث الى التأكيد بان الولايات المتحدة الامريكية تمتلك من مقومات القوة الشاملة ، بما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها.

فالقدرة التأثيرية للولايات المتحدة لا تتمثل بما تملكه من قدرات عسكرية ضخمة فحسب، بل بما تملكه من قدرات اقتصادية وقاعدة واسعة للمعرفة والقدرات التكنلوجية.

وعليه فقد تم تقسيم البحث على اربعة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الاول: المقومات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المقومات العسكرية.

المبحث الثالث: المقومات التكنولوجية.

المبحث الرابع: أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي.

(*) مركز الدراسات الدولية–جامعة بغداد

المبحث الاول

المقومات الاقتصادية

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية اقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه في الاقل من حيث الحجم اي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية.

فالولايات المتحدة تعد الدولة الاولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، والذي وصل الى حوالي (١٣) تريليون دولار في عام ٢٠٠٦، وهو ما يساوي (٣٠%) من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا[١].

كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الامريكي حوالي (٢،٢%) عام ٢٠٠٧[٢].علماً ان (١٢%) فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع ان ترتفع تلك النسبة الى(٢٠%) بحلول عام ٢٠٢٥ مقارنة باليابان اذ وصلت النسبة الى (٢٠%) من السكان ممن تجاوزوا الـ ٦٥ من العمر[٣]، مما يعني ان تلك الزيادة في عدد السكان الاصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي.

من ناحية اخرى تعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الامريكية حوالي (١١،٩%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الامريكية حوالي (١٨،٦%) من اجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام ٢٠٠١[٤]. وقد عزا وزير التجارة الامريكي (كارلوس غوتيرز) ذلك النمو في الصادرات الامريكية وزيادتها الى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال " انه على الرغم من ان بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى (٧،٣%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي، فأن الصادرات الى تلك البلدان تشكل (٤٢،٥%) من صادرات الولايات المتحدة[٥].

---

١ – نقلاً عن : اياد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه غرب أفريقيا بعد الحرب الباردة " نيجيريا إنموذجاً، إطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ١٠٧.

2 – http://www.aljazeera.net.

3 – http:// usinfo.state.gov

٤ – الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، على الموقع:

http://www.ahram.org.eg

5 – http:// usinfo.state.gov

فضلاً عما تقدم، وبعد ان ادركت الولايات المتحدة اهمية الابعاد الاقتصادية للقوة، فانها عملت على وضع استراتيجية مالية ترمي الى اعادة دمج الاقتصاد العالمي خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وعلى نحو يعمل فيه لصالحها، إذ قامت بانشاء العديد من المؤسسات الرئيسة للنظام الاقتصادي الدولي، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، كما عملت في الوقت نفسه على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية[١].

ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الاستراتيجية هو ان هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل الى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق الى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الامريكي والايديولوجية الليبرالية الامريكية[٢].

ورغم كون الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها تشكل محور الاهتمام عند اتخاذ اي قرار في هذه المنظمات، الا ان الولايات المتحدة استطاعت في العديد من الحالات بناء قرارات المنظمات على الاعتبارات السياسية خدمة لمصالح الولايات المتحدة، ولمواجهة بعض الدول التي تتعارض توجهاتها مع السياسة الامريكية، ومثال ذلك قيام الولايات المتحدة بمنع تقديم المعونات الى دولة تشيلي للمدة بين ١٩٧١-١٩٧٣، فضلاً عن قيامها بمنع البنك الدولي من تقديم اي معونات الى فيتنام عام ١٩٧٩[٣].

من ناحية اخرى، فان قوة الولايات المتحدة في هذه المنظمات انما تنبع من خلال قوتها التصويتية، اذ تمتلك حوالي (١٧،٧٣) من مجموع الاصوات في البنك الدولي في الوقت الذي تصل فيه نسبة اصوات اليابان الى (٦،١٨)، رغم ان حصتها في البنك هي ثاني اكبر حصة، الامر الذي يشير الى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة في هذه المنظمات[٤].

---

[١] – الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط١، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ١٩٩٠، ص ص١٠٤-١٠٥.

[٢] – ينظر: جوزيف س. ناي، حتمية القيادة: الطبيعة المتميزة للقوة الامريكية، ترجمة عبد القادر عثمان، تدقيق وتحرير: د. فاروق منصور، عمان، مركز الكتب الاردني، ١٩٩١، ص ١٧٠.

[٣] – حنان دويدار، الولايات المتحدة الامريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص١٢٠.

[٤] – المصدر نفسه، ص ١١٩.

فضلاً عن ذلك، فان المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي ايضاً من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن اصل (٥٠٠) شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها (١٦٤) شركة، وتحتل (٣٢) شركة امريكية المراتب الاولى بين المئة، فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الانتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الاخرى اليابانية والاوربية[١].

من ناحية اخرى، لا يزال الدولار الامريكي يحتل المرتبة الاولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الاجنبية، إذ يشكل حوالي (٦٠%) مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الاجنبية[٢].

اما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الانتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة اكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم ان الانتاج الزراعي يحظى بنسبة (٣%) من مجموع القوة العاملة الامريكية وهي نسبة اقل من اولئك العاملين في قطاع التعليم او الابحاث، فان الانتاج الزراعي لا يزال افضل واكثر وفرة[٣]. فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم (٢٠٠) مليون طن سنوياً، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الامر الذي يعني ان الولايات المتحدة ستكون في المستقبل القوة المتحكمة في انتاج الغذاء، الامر الذي سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء ويتحول الى وسيلة ضغط سياسي[٤].

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الامريكي نتائجاً على الداخل ايضاً، اذ يعد دخل الفرد الامريكي مقارنة مع الدول الغنية الاخرى في العالم مرتفعاً جداً، فقد وصل متوسط دخل الفرد الامريكي الى حوالي (٤٢) الف دولار في عام ٢٠٠٥[٥]. كما ان

---

[١] – د. نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز–آب ١٩٩٧، ص٧٩.

[٢] – هانز بيتر مارتين– هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: د. عدنان عباس علي، مراجعة وتقديم: د. رمزي زكي، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٩٨، ص١٤٠.

[٣] – عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة: هل بوسع العالم ان يقول لا للراسمالية المعلوماتية، ط١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ص٦٦–٦٧.

[٤] – هانز بيتر مارتين– هارالد شومان، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

[٥] – ينظر: د. محمد عبد الشفيع عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي.. قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص٥٦.

ارتفاع متوسط دخل الفرد الامريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الاولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل الى حوالي (٦٧%) من اجمالي الناتج المحلي الامريكي[١].

مما تقدم نجد ان الولايات المتحدة الامريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخماً بجميع عناصره، الامر الذي يمهد لها ارضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم ، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.

المبحث الثاني

المقومات العسكرية

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع اية دولة اخرى، مما مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية.

[١] – د. عبد الخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد.. الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٤، ابريل ١٩٩٦، ص٤٢.

وتقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الاجمالي للقوات المسلحة الامريكية، إذ يبلغ عددها نحو (١،٤٨٣،٨٠٠) مليون جندي موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة[١].

اما من الناحية النووية فان الولايات المتحدة الامريكية تعد الدولة الاولى في العالم سواء على مستوى الكم من الاسلحة ام على مستوى ما تتمتع به اسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها، إذ تحتفظ باكبر عدد من الرؤوس النووية التي وصل عددها الى حوالي (١٥) الف رأس نووي[٢].

كما تمتلك الولايات المتحدة اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل الى حوالي (٥٠٠) غواصة نووية، فضلاً عن امتلاكها لحوالي (٥٠٠) قاذفة استراتيجية بعيدة المدى، كما انها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد اي هجوم نووي من الخارج[٣].

وتقترن القدرات العسكرية الامريكية بقدرة تدميرية واسعة النطاق، ففي الوقت الذي تقترن فيه الاسلحة التقليدية بمختلف صنوفها القتالية بقدرتها على التدمير والذي يساوي اكثر من (١٠) الاف مليون طن من مادة تي. ان.تي، اي ما يعادل اربعة اضعاف جميع القدرات التدميرية التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية، فان الاسلحة النووية قادرة على تدمير العالم اكثر من ست مرات متتالية[٤].

اما من حيث اجمالي الانفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الدولة الاعلى انفاقاً في العالم، فقد بلغ انفاقها العسكري حوالي (٤٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٥، مقارنة بالنفقات العسكرية للصين مثلاً والتي وصلت الى نحو (٩٠) مليار دولار في العام نفسه[٥] .

جدول يبين الصنوف القتالية الامريكية (البرية، البحرية، الجوية)

---

[1] – **Encyclopadia Britannica, 1998,(Disk)**

[٢] – **ينظر: د. عبد الوهاب حميد رشيد، نقد العولمة، على الموقع:**

http://www.iraqcp.org/003/01/rashid.htm

[٣]- **المصدر نفسه.**

[٤] – **د. عبد الخالق عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.**

[5] – **http://www.annabaa.org/nbanews/55/047.htm**

الصنف القتالي	النوع	العدد
الجيش	–	١،٤٨٣،٨٠٠
القوات البرية	دبابات	(١٧) الف
	عربات مدرعة	(٣٨) الف
	مدافع	(٧٥) الف
القوات البحرية	حاملة طائرات	١٦
	قوات استراتيجية	٤٠٠
	غواصات ذرية هجومية	١٠٠
القوات الجوية	طائرات قاذفة مقاتلة	٦٠٠٠
	طائرات قاذفة استراتيجية	٣٠٠
	طائرات عمودية	(١١) الف
القوات الاستراتيجية النووية	القاذفات الاستراتيجية بعيدة المدى	٥٠٠

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الاتية:

- **د. عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الاقليمية، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٩١.**
- **خير الدين عبد الرحمن، القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين، ط١، دمشق ، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص٢٢.**

ولاشك فان الامكانيات الاقتصادية والصناعية اتاحت للولايات المتحدة امكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع انحاء العالم، فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء للامريكان او عند الضرورة لحلفائهم، كما انه في الوقت الذي اتاح فيه بُعد جبهات القتال عن الارض الامريكية فرصة للولايات المتحدة بالتخلص من اثار الحرب ودمارها، فانه فرض جهوداً مضاعفة في التنظيم والتنسيق والتسليح والنقل والاتصال.

فضلاً عما تقدم، تتمتع الولايات المتحدة بتأثير عسكري فعال من خلال نظام تحالف استراتيجي عالمي لايزال متماسكاً حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، فحلف الناتو يعد الالية التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدة عن دورها العسكري ليس في اوربا فحسب، وانما على الصعيد العالمي، جاعلاً الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً حتى في الشؤون الداخلية الاوربية[١]. بل ان طبيعة الدور الذي يقوم به هذا الحلف اختلف عن السابق إذ لم تقتصر

[١] – **زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط١، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ص٤٢.**

على الجوانب الامنية فقط، وانما شملت جوانب اخرى، كمواجهة مصدر التهديد الجديد(الإرهاب)، وحالات انتهاك حقوق الانسان والديمقراطية، فضلا عن ضمان المصالح الاقتصادية لاعضائه، من خلال تأمين تدفق الموارد الحيوية وخاصة البترول الى الدول الاعضاء.

كما اصبحت شركات السلاح الامريكية هي المورد الاول لنحو (٩٠%) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن اصل(٥٠) نزاعاً حدودياً او عرقياً وقع خلال عام ١٩٩٣-١٩٩٤ كان طرف واحد على الاقل من الاطراف المتنازعة يحصل على السلاح من الولايات المتحدة في (٤٥) نزاعاً، وكانت الولايات المتحدة هي المورد الرئيس للسلاح في(١٨) حالة نزاع[١]. فضلاً عن ان ثلاث شركات امريكية احتلت المراكز الثلاثة الاولى على مستوى العالم من حيث مبيعاتها من الاسلحة لعام ١٩٩٥، فضلا عن ان (١١) شركة امريكية تقع بين اكبر عشرين شركة من حيث مبيعات الاسلحة على مستوى العالم في العام نفسه[٢].

مما تقدم نجد ان صادرات الاسلحة الامريكية اصبحت وسيلة من وسائل الولايات المتحدة لدعم قوتها وهيمنتها العالمية، واضعاف خصومها ومنافسيها، ويتضح ذلك من خلال تحكم الولايات المتحدة الامريكية وسيطرتها على تجارة الاسلحة بين دول حلف الناتو، مما يجعلها في مركز متفوق بالمقارنة مع الدول الاخرى ضمن الحلف.

من جانب آخر، فقد اوضح التقرير السنوي لوزارة الدفاع الامريكية الصادر عام ٢٠٠٤، والذي حمل عنوان (تقرير هيكل القواعد) الى ان البنتاغون يملك او يستأجر حوالي (٧٠٢) قاعدة عسكرية في (١٣٠) دولة، فضلا عن(٦٠٠٠) قاعدة اخرى في الولايات

[١] – د. وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٦، اكتوبر ١٩٩٦، ص٢٥.

[٢] – مالك عوني، صناعة الدفاع واستراتيجية الولايات المتحدة الامريكية: تحولات مابعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العد ١٣٨، اكتوبر، ١٩٩٩، ص٧٧.

المتحدة[١]. وعشرات القواعد المنتشرة في كوسوفو والعراق وافغانستان والكويت واسرائيل وقرغيزستان وقطر واوزبكستان.

ان ما يجعل الولايات المتحدة تتمتع بمثل هذه القدرة العسكرية لايرجع فقط الى حجم الانفاق العسكري الكبير وتطور هذه المؤسسة، وانما يرجع كذلك الى الغاية النهائية لاستراتيجيتها العسكرية العليا، فهذه الاستراتيجية ترمي الى فرض سيطرة الولايات المتحدة على ممرات العالم كافة، فضلا عن تأمين وجود قوات قادرة على تحقيق الانتصار في حربين اقليميتين وفي موقعين مختلفين جغرافياً وفي وقت واحد تقريباً[٢].

وفي هذا الاطار فقد اشارت البيانات الرسمية حول استراتيجية الولايات المتحدة بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ الى ضرورة الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة من خلال التهديد بالقوة العسكرية او باستخدامها فعلاً إذ نصت على انه " يجب ان تكون قواتنا قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم الاخرين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بامل مضاهاة القوة الامريكية او تجاوزها" [٣]. كما اعطت تلك الاحداث للولايات المتحدة الفرصة السانحة للتلاعب بالقانون الدولي والمؤسسات الدولية ولاسيما الامم المتحدة، والاستخفاف بحكم القانون المحلي في داخل الولايات المتحدة.

بعبارة اخرى، ان ادراك الولايات المتحدة للتهديد الجديد الذي ظهر عقب احداث عام ٢٠٠١ والمتمثل بـ (الارهاب) وضرورة مواجهته، دفع بها الى تبني مفهوم جديد يرى ضرورة تأمين وجود عسكري متقدم على المستويين الاقليمي والعالمي، وذلك بحكم نظرتها بان التهديدات الجديدة تتطلب قوة منتشرة في الخارج وتكون ذات استعداد على تنفيذ المهام في اي مكان في العالم.

وقد أسهم التطور العسكري الهائل وتقدمه في الولايات المتحدة(ثورة الشؤون العسكرية) وعصر المعلومات، فضلا عما تتمتع به من عوامل مضاعفة للقوة كتأمين

---

[١] – مجموعة باحثين، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق: رؤية عن واقع ومستقبل الاحتلال في العراق والشرق الاوسط، ط١، دمشق، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص١٢٠.

[٢] – زبغنيو بريجنسكي، السياسة الخارجية الامريكية: تحديات القيادة في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد(٧٨–٧٩)، ديسمبر ١٩٩٨– يناير ١٩٩٩، ص٩٢.

[٣] – نقلا عن: ابراهيم غرايبة(عرض كتاب): الهيمنة ام البقاء، السعي الامريكي للسيطرة على العالم، على الموقع:
http://www.aljazeera.net

المديات البعيدة جدا، والدقة في اصابة الهدف، والقوة التدميرية الهائلة، ووسائل المعرفة المبكرة الى قناعة صناع القرار في الولايات المتحدة بان حجم القوات الكبير ليس الوسيلة الوحيدة للهيمنة على ساحة المعركة[١].

ولاشك فان الولايات المتحدة الامريكية تسعى من خلال اعادة هيكلة وانتشار قواتها العسكرية الى تركيز مشروع الهيمنة وبناء الامبراطورية الامريكية للقرن الحادي والعشرين من خلال توظيف قوتها العسكرية لهذا الغرض، كما انها تسعى لان تبقى صاحبة القوة العسكرية الاقوى، وصاحبة النفوذ الاكبر على معظم مناطق العالم.

مما تقدم نستنتج ان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لقوة عسكرية ضخمة مقارنة بالدول الاخرى، قد جعلها تنفرد بتفوق عسكري واضح ومؤثر لاسيما في ظل غياب القوى الدولية المنافسة لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم العمل على تسخير ذلك التفوق خدمة لاهدافها ومصالحها الحيوية.

المبحث الثالث

المقومات التكنولوجية

شهدت الولايات المتحدة الامريكية تطوراً كبيراً في قدراتها التكنولوجية، اذ تعد في مقدمة الدول الراسمالية الاخرى التي دشنت ما يسمى بـ (عصر الثورة الصناعية الثالثة)، او

[١] – ينظر: عادل محمود مظهور، الادراك الاستراتيجي العسكري الامريكي(لمحاربة الارهاب) على الموقع:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba78/003htm

ثورة المعلومات، وهو ما يعني ريادتها وتقدمها في مجالات التكنولوجيا المعقدة كالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء والاتصالات والعقول الالكترونية والهندسة الوراثية وغيرها.

وبذلك تعد التكنولوجيا الحديثة واحدة من اهم ميادين القوة الامريكية المؤثرة سواء على الصعيد المدني او الصعيد العسكري.

ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية فقد احتلت الولايات المتحدة المركز الاول في انتاج الالكترونيات بنسبة (٤٠%) مقابل (٢٧%) لليابان، كما حافظت على موقع الصدارة في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والالات المكتبية والاحصائية في حين احتلت المركز الثاني في صادرات الادوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية[١].

كما تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة بالنسبة لاعداد الحاسبات الموجودة فيها، فمن اجمالي (٢٢٨) مليون جهاز حاسوب في العالم تمتلك الولايات المتحدة اكثر من (١٠٠) مليون جهاز بنسبة تصل الى (٤٥%) من العالم، كما ان سوق الحاسبات الصغيرة بها يعادل (٣٦%) من حجم السوق العالمي والذي يبلغ (٧٠)مليون جهاز[٢].

اما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرامجيات في العالم، إذ يتجاوز انتاجها (٤٥%) من حجم الانتاج العالمي، تليها دول الاتحاد الاوربي بنسبة (٢٣%) ثم دول اسيا بما فيها اليابان والهند إذ تصل نسبة انتاجها الى (١٨%)[٣].

فضلا عن ذلك، فان أكثر من ٥٠% من عدد السكان الاجمالي في الولايات المتحدة يستخدمون شبكة الانترنيت العالمية في الوقت الراهن[٤].

تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الانترنيت فيها الى ١٦% من العدد الإجمالي للسكان نهاية عام ٢٠٠٦[٥].

---

[١] – جوزيف س. ناي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

[٢] – د. رافت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد، مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢، السنة الثانية، نوفمبر ١٩٩٧، ص٧٢.

[٣] – المصدر نفسه، ص ص ٢٢-٢٤.

[٤] – مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، الطبعة الاولى، بيروت، دار عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٦، ص ١١٤.

[5] – http://www.hanaa.net/news-internet307.htm.

اما على صعيد التكنولوجيا العسكرية، فتمتلك الولايات المتحدة مجمعاً عسكرياً وصناعياً ضخماً إذ يعمل حوالي (٣٠%) من مهندسيها بصورة دائمة لحساب المؤسسة العسكرية، وهي تبتكر بذلك تكنولوجيات متطورة في ميدان انتاج الاسلحة[١].

وقد دفع الانغماس الامريكي الواسع في الشؤون الدولية الى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم والمستمر لها، إذ بلغ الانفاق المحلي على البحث والتطوير في القطاع العسكري في الولايات المتحدة نسبة (٣٩،٢%) من الناتج المحلي الاجمالي اي (٥٨،٧) مليار دولار، ويرجع السبب في ارتفاع الانفاق العام في الولايات المتحدة الى اهمية بحوث السلاح وبحوث الفضاء مقارنة بـ(٢،٨%) و (٢١،٨%) في كل من المانيا واليابان على التوالي[٢].

من ناحية اخرى تحرص الولايات المتحدة على الإفادة من الثورة التكنولوجية في الميدان العسكري من اجل تقليل الخسائر البشرية وتقليل نسبة الانفاق عن النسبة الحالية مقابل تحقيق الاهداف المرسومة وبدقة متناهية.

بعبارة اخرى ان الثورة في الشؤون العسكرية ستؤدي على المدى البعيد الى خلق مؤسسة عسكرية متطورة يقل انفاقها عن انفاق المؤسسة الحالية، وذلك لوجود عدد محدود من القوات لتنفيذ المهام الحالية نفسها مما مكن الولايات المتحدة على ادخال تصاميم سلاح حديثة بدءاً من الصواريخ الذكية الموجهة باشعة الليزر القادرة على احداث ضربات محددة وبعمق اكبر، مروراً بالاقمار الصناعية الخاصة لكشف الاهداف بدقة، وبانظمة المعلومات والاتصالات الالكترونية المتقنة الى الاسلحة غير المميتة القادرة على احداث الشلل في معدات وجنود الخصم من دون قتلهم.

فضلاً عن ذلك، فان ظهور الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى لم يستند الى اسس مادية فحسب، سواء الاقتصادية منها ام العسكرية، ولكن استند ايضاً الى قدرات بشرية وثقافية وسياسية، مما جعل منها قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية.

---

[١] – ليستر ثرو، المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكا، ترجمة:د. محمد فريد، ط١، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٥، ص١٤٩.

[٢] – اسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة: الراسمالية العالمية في مرحلة مابعد الامبريالية، مجلة الطريق، بيروت، العدد الرابع، تموز–آب ١٩٩٧، ص٥٦.

فالولايات المتحدة التي بلغ عدد سكانها حوالي (٣٠١) مليون نسمة اواخر عام ٢٠٠٦[١]. تصدر حوالي (٧٥%) من البرامج التلفزيونية الى العالم علماً انها لا تستورد اية افلام ومسلسلات باستثناء (٢%) من المواد التعليمية[٢].

وفي سبيل توسيع مجال نشاطها الخارجي فقد بادرت شبكات الاذاعة والتلفزيون الامريكية الى السيطرة على شبكات بث محلية في العديد من الدول، كما فعلت شبكة ABC مثلاً والتي اصبحت مالكة للشركات الاساسية للراديو والتلفزيون في (١١) بلداً في امريكا اللاتينية، مع (٣٩٩) دار عرض سينمائي فيها، كما تصل برامج شبكة NBC الى (١٢٥) دولة خارج الولايات المتحدة، اما شبكة ABC فتتحكم بحوالي (٦٠%) من اجهزة التلفزيون المرسلة خارج الولايات المتحدة[٣].

وقد ادى الانتشار الواسع للغة الانكليزية ، فضلاً عن تطور وسائل الاعلام الامريكية الى استغلال ذلك من قبل الولايات المتحدة لفرض انموذجها الثقافي على العالم، ومما ساعد على هذه الهيمنة (الثقافية) فضلاً عن بعض اشكال الجاذبية في الاسلوب الامريكي، قدرة الولايات المتحدة وادواتها على نشر هذا الأنموذج، وبراعتها في استخدام وسائل الاعلام التي تغزو الان كل بيت.

ولاشك فان فلسفة الاعلام الامريكي يجري توظيفها في اطار الغزو الفكري المنظم للتبشير لنمط الحياة الامريكية، وفلسفة النجاح والمشروع الامريكي العالمي الكوني لبسط السيطرة والنفوذ بما يحقق اهداف الرأسمالية الامريكية. فالانتشار الواسع للغة الانكليزية ومن ثم الثقافة الانكليزية لم يؤد الى جعلها انموذجاً للغات والثقافات الاخرى في العالم وفي مختلف الميادين، وانما كذلك ساعد الولايات المتحدة على توظيفها لنشر انموذج الحياة الامريكية في العالم بما يدعم هيمنتها الثقافية والاقتصادية والعسكرية العالمية.

مما تقدم، يتبين لنا إن عناصر القوة الأمريكية الإقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والسياسية، والثقافية هي من الشمول والتوسع بحيث لا يمكن أن تجاريها أو

---

[1] – http:// usinfo.state.gov

[٢] – د. سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية الامريكية: دراسة في الاختراق الاعلامي الامريكي للوطن العربي، ط١، بيروت، جروس برس، ٢٠٠٠، ص١٥.

[٣] – المصدر نفسه، ص١٥.

تضاهيها أية قوة اخرى في العالم، مما رتب لاحقاً نتيجة واضحة وهي تمدد مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى العالمي.

المبحث الرابع

أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي

إن مقومات القوة الشاملة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، قد مكنتها من أن تمارس دوراً تأثيرياً مباشراً في التفاعلات والسياسات كافة التي تجري على الصعيد الدولي، الأمر الذي أدى الى تعزيز موقعها كدولة قائدة ومهيمنة في النظام الدولي بشكله الحالي.

فقد ادركت الولايات المتحدة الامريكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي القطب الموازن في المعادلة الدولية خلال حقبة الحرب الباردة، بان الاوضاع مهيأة لاخذ السبق في

صياغة نظام دولي جديد يتواءم مع منظورها الايديولوجي لمصلحتها القومية.

فواقع النظام الدولي[١] بشكله الحالي يعكس لنا مروره بمرحلة انتقالية تتميز بعدم وجود قطب وحيد مسيطر سيطرة مطلقة، ولكن هناك قطباً واحداً يهيمن هيمنة نسبية مع الاقطاب الاخرى[٢].

فقد شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة نادرة امام الولايات المتحدة لترسيخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك الى مقومات القوة التي تحتكم عليها ولا سيما القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. ففي الوقت الذي تمتاز فيه الولايات المتحدة الامريكية وكما سبقت الاشارة بحيازتها على اقتصاد ضخم ومتنوع بجميع عناصره، فان تحكمها من ناحية اخرى بركائز العالم الاقتصادية متمثلة بمؤسسات (بريتون وودز)، قد اتاح لها فرصة خلق اقتصاد عالمي مفتوح وموحد بقيادتها، نظراً لسيطرتها على سلطة القرار في المؤسسات المالية والنقدية.

ولا تختلف منظمة التجارة العالمية (الكات) عن ذلك ، اذ تعد بصورة خاصة مكسباً للولايات المتحدة، وذلك من خلال استخدامها كأداة للتأثير في السياسات الخارجية للدول الاخرى، ولاسيما الاقتصادية منها كتأمين فتح الاسواق مثلاً لاستيعاب الصادرات الامريكية، لاسيما وان نمو التجارة يعد من اولويات السياسة الخارجية الامريكية لمواجهة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي[٣]. ولتأثير واقع الترابط بين النشاط التجاري واهميته بالنسبة للسياسة الخارجية الامريكية يشير (جيفري مارتن) الوكيل الاسبق لوزارة التجارة الامريكية الى: " ان التجارة الخارجية للولايات المتحدة على قدر كبير من الاهمية والى درجة

---

١ – عرف الأدب السياسي الدولي محاولات عدة لتعريف النظام السياسي الدولي، عكست وجهات نظر المعنيين بدراسته والكيفية التي ينبغي بها ادراكه. فقد عرفه (هولستي) بانه" تجمع يضم كيانات سياسية مستقلة، قبائل، مدن–دول، اممماً او امبراطوريات، تتفاعل مع بعضها بصورة متكررة ووفقا لعمليات منتظمة". في حين عرفه (جوزيف فرانكل) بانه" مجموعة الكيانات السياسية المستقلة المتفاعلة مع بعضها بصورة متكررة ووفقا لعمليات منتظمة". وللمزيد حول تعريف النظام الدولي ينظر: د. محمود طه البدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص٢٢٨. وكذلك: د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨، ص٢٥٧.

٢ – فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص٢٥١.

٣ – د. منير الحمش، العولمة..ليست الخيار الوحيد، ط١، دمشق، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص٦١.

اصبحت تعد فيها جزءاً لا يتجزء من النشاط السياسي الخارجي الامريكي، وبصورة لم تكن معهودة من قبل"[١].

اما على صعيد التأثير العسكري فالولايات المتحدة الامريكية تؤكد ان القوة العسكرية تظل عنصراً لا غنى عنه لقوة الولايات المتحدة لمنع مختلف التهديدات، وعند الضرورة للقتال والانتصار على الاعداء المحتملين، وعلى الرغم من وجود بدائل للقوة المسلحة كسلاح المعونات الاقتصادية وقضية حقوق الانسان والارهاب كوسيلة ضغط سياسية، الا ان خيار القوة العسكرية بقي على الدوام مفضلاً على كل الخيارات الاخرى في العقيدة الاستراتيجية الامريكية[٢].

فضلاً عما تقدم، فان تأثير القدرات الامريكية الاقتصادية منها والعسكرية قد جاء مقترناً بنفوذ وتأثير سياسي عالمي كبير، ولاسيما من خلال الهيمنة الامريكية الحالية على منظمة الامم المتحدة.

فانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي اتاح للولايات المتحدة الامريكية مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية لصالح تامين نظام دولي احادي القطب يؤمن انفرادها بالقيادة العالمية. وذلك من خلال توظيف الامم المتحدة ولاسيما مجلس الامن الذي اصبح يعمل بفاعلية اكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية، فضلا عن اختفاء ظاهرة الفيتو(حق النقض) التي لازمت عمله طوال الحرب الباردة لاضفاء الشرعية على انماط سلوكها الامر الذي جعل مجلس الامن وكانه أداة في يد الولايات المتحدة[٣].وهنا يشير ريتشارد نيكسون الرئيس الامريكي الاسبق الى: " ان وضع الولايات المتحدة الامريكية جنودها تحت قيادة الامم المتحدة هو امر غير مقبول، وعلينا ان نطوع الامم المتحدة لدعم سياساتنا لا ان تكون مسؤولة عنها" [٤].

---

[١] – د.حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية:اجندة مابعد الحرب الباردة، مجلة دراسات استراتيجية، الخرطوم، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد الرابع، اب، ١٩٩٥، ص٦٠.

[٢] – مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد١٢٧، يناير ١٩٩٧، ص٩٦.

[٣] – د. حسن نافعة، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥، ص ص٤٠٦-٤٠٧.

[٤] – ريتشارد نيكسون، ماوراء السلام، ترجمة : مالك فاضل، ط١، عمان، الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥، ص٤١.

وهكذا، وفي الوقت الذي عملت الولايات المتحدة على تقديم الدعم لمنظمة الامم المتحدة، والترويج لدور فاعل لها على الساحة الدولية، رغم كون الولايات المتحدة تعد اكبر دولة في العالم مدينة بالتزامات لم تسددها للامم المتحدة، الا ان الواقع يشير الى ان هذا الدعم كان مشروطاً باستخدام المنظمة كوسيلة نافعة لدبلوماسيتها العالمية من ناحية، وبانسياق المنظمة وراء الاستراتيجية الامريكية العالمية واهدافها، واتخاذها اطاراً لاضفاء الشرعية الدولية على انماط سلوكها المختلفة من ناحية أخرى.

من جهة اخرى، فان القدرات التاثيرية الكبيرة للولايات المتحدة سواء كانت اقتصادية او عسكرية او تكنلوجية او سياسية، اذا كانت تفعل فعلها المؤثر في النظام الدولي، فانها لاترتقي الى ان تؤسس سيطرة مطلقة للولايات المتحدة على وحدات النظام الدولي.

فكون هيكل النظام الدولي[١] يأتي طبقاً لانعكاسات توزيع الموارد والقدرات على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة احداها او بعضها على السيطرة على توجهات الفاعلين الاخرين، فيمكن القول بان النظام الدولي بوضعه الراهن يمكن وصفه بانه يتخذ هيكلاً بنيوياً مركباً: احادي القطبية ومتعدد الاقطاب في آن واحد.

فعلى المستوى العسكري، يتخذ النظام الدولي الراهن هيكلاً احادي القطبية، إذ تمتاز الولايات المتحدة بحيازتها على قدرة عسكرية تعد هي الاقوى والاضخم (ولو نسبياً) مقارنة بقدرات الدول الاخرى، الامرالذي مكنها من ممارسة دور سياسي دولي مؤثر، ومن ثم فرض هيمنتها العسكرية على العالم[٢].

اما على المستوى الاقتصادي، فالنظام الدولي الراهن يتخذ هيكلاً متعدد الاقطاب، إذ نجد ان القوى الاقتصادية قد توزعت على مراكز قوة متعددة منذ مدة سابقة على انتهاء الحرب الباردة، ولاسيما بعد ان اصبحت الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة اقتصادياً عن

---

[١] – يقصد بالهيكلية الدولية " الكيفية التي يتم من خلالها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات التي يتشكل منها النظام السياسي الدولي ، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الاخرى". للتفصيل حول ذلك انظر: د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الاصول النظرية والخصائص المعاصرة، ط١، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، ١٩٩٧،ص ٥٩. وكذلك : د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٢.

[٢] – جوزيف س. ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة د. احمد امين الجمل ومجدي كامل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافات العالمية، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٦-٢٧٧.

القوى الاخرى ليست باتساع الفجوة التي كانت موجودة في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأتي في مقدمة هذه الدول كل من اليابان والصين والاتحاد الاوربي.

اما سياسياً، فقد اخذ العالم يعيش نمطاً جديداً من العلاقات السياسية الدولية إذ تتعدد القوى الدولية: الحكومية والشعبية، والقومية وغير القومية، وكلها تفعل فعلها في النظام الدولي، ويعتقد انه بسبب العوامل المؤثرة فيه، لم يعد نظاما بسيطا محكوما فقط بالعامل العسكري والعامل الدبلوماسي، وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنلوجية والاعلامية المعاصرة[١].

ولذلك، وللتعقيد والتداخل اللذان اخذت تتسم بها المشكلات الدولية لم يعد بامكان دولة واحدة وهي الولايات المتحدة ان تجد الحلول لها على وفق ارادتها ومصالحها، وانما على وفق ارادات ومصالح الدول الاخرى. وفي ضوء ذلك، فالهيكلية السياسية المركبة التي يتسم بها النظام الدولي بوضعه الراهن لاتعد هيكلية دائمة بقدر ماهي مرحلة انتقالية سوف تستمر، ثم تبدا بالتحول نحو الهيكلية المستقبلية للنظام الدولي والتي ترجح ان تكون قائمة على التعددية القطبية.

وقد يكون من السابق لأوانه تحديد الشكل النهائي لنمط التفاعلات بين الدول الفاعلة في النظام المتعدد الاقطاب، وذلك لان حداثة النظام غير مواتية لاستقرار نمط التفاعلات الدولية بشكلها النهائي والمستقر، الا ان هذا لايمنع من رصد بعض هذه الانماط.

ففي ظل نظام متعدد الاقطاب اقتصاديا تدين قواه الفاعلة لمذهبية اقتصادية وسياسية متماثلة، فان امكانية الصراع الايديولوجي وبالقياسات نفسها التي كانت تحكم عمليات المواجهة والصراع في عهد القطبية الثنائية سوف تتراجع لحساب التنافس الاقتصادي العالمي[٢].

وهكذا، وبسبب غياب العامل الايديولوجي، بل وبسبب كون العديد من وحدات النظام الدولي الفاعلة تدين بالايديولوجية نفسها التي تحملها الولايات المتحدة الامريكية، فانه

[١] – د. عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم اساسية، ط١، بيروت، بلا، ١٩٩٤، ص ص ٧٨–٧٩.

[٢] – د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١١٤–١١٥.

من غير المرجح ان تخوض الدول المتماثلة ديمقراطياً حروباً مع بعضها البعض، او حتى تتورط فيما بينها في نزاعات خطيرة كما يحدث بين الدول الاخرى[١].

ولاشك فان هذا الاحتمال انما يبنى في جوهره على ثلاثة اسباب رئيسة: اولها تنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وثانيهما تزايد القوة التدميرية للحرب، وثالثهما ظهور مانسميه اليوم بالنظم الديمقراطية الليبرالية.

ومع عدم إنكارنا بوجود خلافات بين هذه القوى، الا ان هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بانها خلافات ايديولوجية او مذهبية– عقائدية ذات طبيعة تصارعية، ومن ثم فان السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد ادارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس سمة الصراع. وفي هذا الصدد يشير كنيث والتز Kenneth Waltz الى ان : الانظمة التنافسية تحكمها اذا صح القول(عقلانية المتنافسين) الاكثر نجاحا[٢].

ومما تقدم نخلص الى القول ان القوى الفاعلة في النظام الدولي الذي من المحتمل ان يتخذ بنية هيكلية قوامها تعدد الاقطاب قد وصلت الى درجة من العقلانية بحيث انها تستطيع ان تكيف ازماتها باتجاه الحل والتلاقي وليس باتجاه التصعيد والمواجهة، فضلا عن ان تنافسها فيما بينها سوف يخضع في تقديرنا الى انضباطية عالية، بحيث لاتقود تلك التنافسات الى استخدام القوة العسكرية فيما بينها.

الخاتمة

ان الفراغ الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، قد جعل الولايات المتحدة الامريكية القوة الاكثر تاثيراً، بل انها تحولت الى قوة عظمى تتحكم بمصائر العالم وتوجهه في الاتجاه الذي تريد بغرض إدماجه كلياً في النظام الرأسمالي الذي تسيطر عليه. كما انها تسعى الى تصفية المشكلات والتهديدات التي تواجهها بالشكل الذي يتناسب مع توجهاتها العالمية، وعلى النحو الذي يخدم اهدافها ومصالحها في الهيمنة والنفوذ.

---

[١] – جيمس لي ري، الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الاوسط، ط٣، ابوظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨، ص٣٥.

[٢] – المصدر نفسه، ص ٢٣.

فالقدرات التأثيرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية سواء الاقتصادية منها او العسكرية او التكنولوجية دفعت باتجاه ان تكون الولايات المتحدة القوة الوحيدة المهيمنة، وان تسعى الى منع اي قوة اخرى من منافستها حتى لو كانت من الدول الصديقة او الحليفة، كما عملت على ضبط عملية اقامة توازن للقوى مع اعطاء ادوار محددة للدول الكبرى مثل روسيا والصين واليابان والمانيا وفرنسا، وقد تنضم دول اخرى مثل الهند وغيرها، وبالشكل الذي لا يخل بالدور المهيمن للولايات المتحدة الامريكية.

وعليه، فان الولايات المتحدة الامريكية التي تمتلك من عناصر القوة الشاملة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والثقافية، فانها حتى لو تعرضت للضعف او المنافسة في احد الميادين او القطاعات، فان تفردها وسيطرتها في مجالات متعددة اخرى يمكن ان يعوض عليها اي تراجع ظرفي. وبما ان القوة نسبية وتقاس بالمقارنة مع قوة الاخرين، فأنه وبالاستناد الى كل المقاربات القائمة على معايير القوة واسسها بين الولايات المتحدة الامريكية ومنافسيها في النظام الدولي في شكله الحالي نجد ان الولايات المتحدة لا تزال في المراكز المتقدمة والاقوى مقارنة بالقوى الاخرى، الامر الذي يترتب عليه استمرارية الدور المؤثر للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد الدولي حاضراً ومستقبلاً.